



**استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 - 2016
في ظل تزامن التحولات والمتغيرات**

**التقرير السنوي رقم (8)
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية**

نيسان (أبريل) 2015

تقديم

يواجه العالم العربي، الذي تجمعه الهوية والتفاعل الاستراتيجي والمصير المشترك، تحديات اقتصادية عديدة لم تعد تحتل رفاهية الانتظار، وتتطلب رص الصفوف وتوحيد الجهود لتأمين مصالحه الاقتصادية المعاصرة والمستقبلية. ومن هنا أهمية رصد التحولات الجديدة في خارطة الاقتصاد العالمية والعربية، واستشراف التوقعات المحتملة، وتحديد أفضل الخيارات للتنمية والتكامل الاقتصادي، ولدور أفعال وأكثر شمولية وعمقا للقطاع الخاص العربي.

وينتشر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بنشر هذا الإصدار السنوي الثامن الذي يشكل أحد أبرز المساهمات الفكرية التي تصدر عنه. ويتناول تحت عنوان «استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 - 2016 في ظل تزام التحولات والمتغيرات»، تحليلا لاتجاهات الاقتصاديين العالمي والعربي الحالية والمستقبلية، في ضوء تقاطع التيارات الإيجابية والسلبية، وانعكاساتها على النمو والتجارة والاستثمار والأسعار، بالتزامن مع تصاعد دور الدول الناشئة، وتنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة، والدور الرئيسي للتكنولوجيا، وغيرها من التحديات.

كما يتناول متطلبات نهوض القطاع الخاص وتعزيز دوره لاحتواء وتجاوز الصعوبات، من خلال برامج واقعية تستجيب للاحتياجات الفعلية، مدعمة بالتزام جدي من قبل كامل منظومة التكامل الاقتصادي العربي. فتأثيرات ما يحصل على الصعيد الاقتصادي تتطلب من الدول العربية أن تحزم أمرها لتعزز الشراكة مع القطاع الخاص، لتجاوز الصعوبات، والمضي قدما في مشروعها الاقتصادي التكاملية، لتحسين دولها ومجتمعاتها، وتحقيق التنمية المنشودة التي طال انتظارها.

ويسعدنا أن نضع هذا التقرير، الذي قامت بإعداده مديرة البحوث الاقتصادية في الاتحاد السيدة مي دمشقية سرحال، في متناول مجتمع الأعمال العربي وأصحاب الشأن في القطاع الرسمي العربي، آملين أن يحظى بالاهتمام.

د. عماد شهاب

الأمين العام

المحتويات

تقديم

مقدمة

أولاً - اتجاهات الاقتصاد العالمي في 2015 - 2016

أ. تفوق العوامل الإيجابية على المخاطر المحتملة

ب. تقاطع التيارات والعوامل المشكلة للمرحلة المقبلة

(1) اتجاهات النمو

(2) خارطة الاستثمارات الخارجية المباشرة الجديدة

ج. التحديات الاقتصادية المقبلة

(1) تأثير انخفاض سعر النفط

أ) العوامل المؤثرة

ب) انعكاسات التطورات المستجدة في اليمن

ج) تفاوت التأثيرات بين الدول

(2) المخاطر الأخرى المشتركة في عصر العولمة

ثانياً - الاقتصاد العربي في خضم التحولات

أ. مستجدات الساحة الاقتصادية العربية

ب. انعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على التجارة الخارجية العربية

(1) تراجع نسبي في حركة التجارة

(2) الصادرات أقل من الطاقات الفعلية

(3) تأثير تصاعد الحماية التجارية العالمية

4) تنامي دور الأقاليم التجارية

ج. التجارة العربية البينية ومعوقاتنا

ثالثا - الاستثمار ومتطلبات البيئة الاستثمارية

أ. التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى المنطقة العربية

ب. متطلبات تعزيز البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص

رابعا - احتياجات الأمن الغذائي العربي

أ. محدودية الموارد المائية والزراعية في العالم العربي

ب. تحديات الأمن الغذائي العربي

خامسا - الآفاق ومرتكزات المواكبة

أ. التحولات المحورية

ب. الالتزام بخيار السوق العربية المشتركة

ج. التمسك بخيار الإصلاح.

د. تعزيز الاستثمار في تحديث البنى التحتية والتشريعية.

استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015 - 2016

في ظل تزامن التحولات والمغيرات

مقدمة

يشهد العالم العربي منذ أكثر من أربع سنوات مرحلة تحول جذرية في عدد من الدول العربية ناجمة عن مجموعة من العوامل التي يمثل الإحباط تجاه البيئة الاقتصادية جزءاً أساسياً منها. وهناك تفاوت في أوضاع دول التحول من حيث عوامل الاستقرار والقدرة على الشروع في جداول الإصلاح وفقاً للأولويات، وبالتالي القدرة على تجاوز المراحل التغييرية والانتقال إلى المسار الطبيعي للأمر.

كما يوجد تفاوت كبير في الأداء الاقتصادي بين الدول العربية، من حيث النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة في دول مجلس التعاون الخليجي بدفع من برامج ومشروعات البنى التحتية العملاقة، وإن يكن أقل بكثير من الإمكانيات بسبب استمرار ضعف الطلب العالمي على النفط، والمتزامن مع تراجع أسعاره في الأسواق العالمية. وفي المقابل، تشهد عدة دول مجاورة لدول التحول تداعيات لا يُستهان بها تؤثر في أداء اقتصاداتها وترتب أعباء كبيرة على ميزانياتها.

ويأتي ذلك فيما الاقتصاد العالمي لا يزال في طور النقاها من الأزمة الاقتصادية الكبرى التي دخل فيها عام 2008 وتشعبت سلسلة من الأزمات التي لم تنته فصولاً بعد، وسيحتاج إلى عدة سنوات قبل أن يستطيع تحقيق الانتعاش المطلوب في معدلات النمو والاستثمار، خصوصاً وأن التحولات الدولية تترافق مع إعادة تغيير جذرية في الخارطة الاقتصادية العالمية وفي سماتها وقواعدها.

ولا ريب أن هذه التغيرات ستحمل تأثيرات بالغة الأثر على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاستثمارية في العالم العربي، من حيث تصاعد الأقاليمية، في مقابل ضعف التكامل الاقتصادي العربي، وخصوصاً الاتجاهات الحديثة على الساحة الدولية في نشوء الأقاليم الاستثمارية والتجارية العملاقة التي تضم مجموعات عديدة وكبيرة من الدول عبر القارات، كما من حيث تأثير الاكتشافات

والتكنولوجيا الجديدة على الاستثمار في القطاعات، بما فيه التطورات الحاصلة في مجال النفط والغاز الصخريين، في مقابل استمرار ضعف المحتوى التكنولوجي في الإنتاج العربي، واعتماده الشديد على مصادر الطاقة التقليدية، إلى جانب انعكاسات التغييرات البيئية والمواردية على خيارات الاستثمار والمستثمرين وتساعد الاهتمام بالمجالات المتصلة بالتنمية المستدامة.

وعلى وقع التطورات المحلية والإقليمية والدولية المتنوعة، تترنح المؤشرات الاقتصادية في عدد من الدول في العالم العربي بين جمود وانخفاض بالنسبة لمعدلات النمو، وبين تراجع ومراوحة بالنسبة لمعدلات الاستثمار والتجارة، إلى تفاقم في معدلات البطالة التي يقدر أن متوسطها ارتفع إلى نسبة 16% مقارنة مع نسبة 14% لما قبل العام 2011.

وفي ظل هذه التحديات وما يرافقها من عدم يقين ومخاطر وظروف سياسية مضطربة، من المهم بلورة الرؤى والتطلعات لتجاوز الصعوبات، وتعزيز التعاون في سبيل تعزيز الثقة وتحقيق النهوض الاقتصادي المنشود. ويتطلب الأمر أعلى درجات التعاون في إدارة التغيير الاقتصادي، وتقليل المخاطر خلال فترة التحولات للعبور نحو المستقبل، بالتركيز على المشروعات المعززة للنمو ولخلق الوظائف، وتفعيل آليات تمويل مشروعات القطاع الخاص في العالم العربي، وتعزيز التكامل التجاري والاستثماري العربي عن طريق إزالة كافة المعوقات التي تواجه حركتي التجارة والاستثمار بين الدول العربية.

أولاً - اتجاهات الاقتصاد العالمي في 2015 - 2016

أ. تفوق العوامل الإيجابية على المخاطر المحتملة

بعد أن سجل الاقتصاد العالمي معدلات نمو متواصلة منذ أكثر من 50 عاماً، باستثناء عام 2009، حيث كان عمق الأزمة المالية العالمية، يرحب استمرار اتجاه النمو بما يتراوح بين 3.5% و4%، وفقاً لتوقعات المرجعيات الاقتصادية الدولية¹. وعلى الرغم من استمرار تداعيات هذه الأزمة

وغيرها من المخاطر الناشئة، ليس هناك مؤشرات قوية على جنوح الاقتصاد العالمي نحو أزمة مماثلة. كما أن معدلات النمو المقدرّة تبدو أعلى مما تحقق في العام الماضي 2014.

وقد بدأت تتشكل معالم العام 2015 و2016 لتظهر اتجاهات متباينة في اقتصادات العالم. فبينما يظهر الاقتصاد الأميركي مؤشرات إيجابية لمعدلات النمو وللانخفاض في البطالة، مما يعزز التوجه لرفع الفائدة، فإن معظم المصارف المركزية، إن في الاتحاد الأوروبي أم في الدول الناشئة والشرق الأقصى تتجه إلى اتخاذ سياسات تيسير كمي لدعم اقتصاداتها بعيدا عن الركود. كما تتباين الاتجاهات في أكبر اقتصادين ناشئين، مع تباطؤ النمو في الصين في مقابل تسارعه في الهند. ومن ناحية أخرى، يتعزز التباين أيضا في تأثير التراجع الحاصل في أسعار النفط، حيث ستستفيد الدول المستوردة للنفط على حساب الدول المصدرة لهذه السلعة الاستراتيجية.

والمحصلة العامة لهذه التطورات المتباينة ستترجم اتجاه الاقتصاد العالمي شيئا فشيئا لتحقيق تسارع في النمو بقيادة كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، في ظل استمرار توسع اقتصادات شرق آسيا كمراكز قوى أساسية في الاقتصاد العالمي. وسيبقى الصعود الاقتصادي للشرق الأقصى حيزا طاغيا في الاقتصاد العالمي للفترة المقبلة، في ضوء الإمكانيات الهائلة لهذه الاقتصادات ولأسواقها. ويرجح أن نصف معدلات النمو في السنوات الخمس المقبلة ستأتي من هذه الدول، وبالأخص من الصين والهند على وجه التحديد. وستبقى الصين قبلة أنظار الاقتصاد العالمي والمستثمرين العالميين، وإن تكن اتجاهات النمو فيها تميل إلى التراجع إلى 7.2% عام 2015، مقابل 7.4% عام 2014 الذي شكل النمو الأقل منذ 24 عاما². وسيساهم هذا التراجع بعد سنوات من النمو السريع في تباطؤ اقتصادات عدد من البلدان. وستتركز التأثيرات على العالم العربي في انخفاض طلب الصين على النفط، الأمر الذي سينعكس سلبا على صادرات هذه الدول من هذه السلعة الحيوية.

وعلى الأرجح أن تكون مفاعيل سياسات التيسير النقدي في الولايات المتحدة أفضل منها في منطقة اليورو، لأن الاتحاد الأوروبي تأخر كثيرا قبل استقرار القرار على سياسة التوسع المالي، لأسباب معروفة مرتبطة بطبيعة الاتحاد الأوروبي المتعدد الأطراف، وما لذلك من تبعات من التردد الإداري، والتخبط في السياسات الاقتصادية، والبطء في اتخاذ القرارات.

وتشير توقعات تقرير حديث لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2015 إلى تحسن وشيك في معدلات النمو للدول المتقدمة، مقابل بعض التراجع في اقتصادات الدول الناشئة³. أما للعام 2016، فينتظر حدوث انتعاش في الدول الناشئة بالتزامن مع السياسات التحفيزية المتوقعة لها، وعلى افتراض التوصل إلى حل للأزمة الروسية - الأوكرانية⁴.

ب. تقاطع التيارات والعوامل المشكلة للمرحلة المقبلة

يتبين مما تقدم أن هناك عدة تيارات وعوامل تتقاطع لرسم اتجاهات الاقتصاد العالمي لعام 2015. فبينما سيستمد النمو العالمي زخما من التراجع الملموس في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن التراجع في أسعار العملات الصعبة من اليورو والين، تستمر العوامل السلبية المتمثلة بالتوقعات المنخفضة للنمو، وضعف الاستثمار العالمي، في كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الدول الصاعدة، بسبب استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، مما سيوازن ويلجم الاتجاهات الإيجابية في الكثير من المجالات.

1) اتجاهات النمو

جاءت أول المؤشرات التحذيرية من صندوق النقد الدولي، الذي خفض مطلع عام 2015 من توقعاته بالنسبة للنمو العالمي للعام 2015 من 3.8% إلى 3.5%، ليسجل ارتفاعا طفيفا عن عام 2014 حين كان بلغ 3.3%⁵. ومن المتوقع أن يستمر المنحى البطيء للنمو في الاقتصاد العالمي في عام 2016 ليبليغ 3.7%⁶. وتأتي هذه التراجعات نتيجة إعادة تقييم الاحتمالات سلبا لكل من الصين وروسيا ومنطقة اليورو واليابان، إلى جانب ضعف النشاط في بعض كبرى البلدان المصدرة للنفط بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط، علما أن توقعات النمو رفعت بالنسبة للولايات المتحدة.

فقد تجاوزت الولايات المتحدة الانكماش الذي شهده اقتصادها في الربع الأول من عام 2014 لتسجل نموا بنسبة 2.4% بنهاية العام، مقارنة مع 2.2% للعام 2013. وفي المقابل

سجلت منطقة اليورو نموًا بنسبة 0.8% عام 2014، مقابل انكماش بنسبة 0.5% للعام السابق.

ومن المنتظر أن يشهد الاقتصاد العالمي في المرحلة المقبلة تباينًا في أداء مختلف الدول. ذلك أن التطورات الاقتصادية الحالية ستكون لمصلحة كل من الدول المستوردة للنفط على حساب الدول المصدرة له، ولمصلحة الدول المستوردة للسلع على حساب المصدرة لها، ولمصلحة الدول المرتبطة بعملات اليورو والين على حساب الدول المرتبطة بالدولار الأمريكي.

ويتوقع أن تسجل الدول المتقدمة نموًا بنسبة 2.4% لكل من السنوات 2015 و2016، في مقابل 1.3% لعام 2013 و1.8% لعام 2014، في ظل تباين واسع بين أداء الولايات المتحدة من جهة والاتحاد الأوروبي واليابان من جهة ثانية، حسبما يبين الجدول التالي.

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، 2013 - 2016
(نسب مئوية)

2016	2015	2014	2013	
3.7	3.5	3.3	3.3	الناتج العالمي
2.4	2.4	1.8	1.3	الاقتصادات المتقدمة
3.3	3.6	2.4	2.2	الولايات المتحدة
1.4	1.2	0.8	0.5-	منطقة اليورو
4.7	4.3	4.4	4.7	الدول الصاعدة والنامية
1.0-	3.0-	0.6	1.3	روسيا
6.3	6.8	7.4	7.8	الصين
6.5	6.3	5.8	5.0	الهند
3.9	3.3	2.8	2.2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2.7	2.8	3.6	2.7	المملكة العربية السعودية
5.3	3.8	3.1	3.4	حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات
4.8	3.7	3.0	2.0	واردات الاقتصادات المتقدمة
6.1	3.2	3.6	5.5	واردات الدول الصاعدة والنامية
12.6	41.1-	7.5-	0.9-	سعر النفط (\$)
0.7-	9.3-	4.0-	1.2-	أسعار السلع غير النفطية (\$)

المصدر: مستخلص من IMF, World Economic Outlook، يناير 2015.

ويتبين من الجدول أعلاه بالنسبة إلى عام 2015 بالتحديد أن الولايات المتحدة ستشهد نمواً بنسبة 3.6%، مستمد من قوة الطلب من القطاع الخاص، وتأثير انخفاض سعر النفط في زيادة المداخيل وفي تحفيز الاستهلاك، في ظل استمرار الدعم من السياسات المالية التي تتكيف مع التطورات، على الرغم من التخطيط لزيادات متدرجة في أسعار الفوائد.

وعلى النقيض من ذلك، فإن الآفاق الضعيفة للاستثمار في منطقة اليورو ترخي بثقلها على توقعات النمو المستقبلية، والتي يقدر أن لا تتجاوز 1.2%، بالرغم من الدعم الذي تحظى به الأسواق من انخفاض سعر النفط، إلى جانب المزيد من التيسير الكمي المنتظر، والانخفاض النسبي الكبير في سعر اليورو مؤخرًا.

أما في اليابان، حيث دخل الاقتصاد في الربع الثالث من عام 2014 في مرحلة ركود، فلا تتجاوز توقعات النمو لعام 2015 نسبة 0.6%، فيما يتوقع أن تساهم اجراءات التيسير النقدي بالتلازم مع تخفيض سعر العملة بتحقيق وضع أفضل في السنوات اللاحقة.

ومن المنتظر أن تبقى معدلات النمو في الدول الصاعدة والدول النامية مستقرة عند 4.3% عام 2015، لتعود وتزداد إلى 4.7% عام 2016⁷. وهناك ثلاثة عوامل تؤثر في هذا الاتجاه، وتشمل التراجع النسبي في نمو الاستثمار في الصين وتأثيره على باقي دول آسيا، وتوقع انكماش اقتصاد روسيا بسبب الانخفاض الحاد في سعر النفط بالتزامن مع التوترات الجيوسياسية.

وسيكون الانتعاش في الدول الصاعدة والنامية المصدرة للسلع ضعيفا، نظرا لأن انعكاسات الانخفاض في سعر النفط وأسعار باقي السلع على شروط التبادل التجاري والدخل الحقيقي ستؤثر على النمو في المدى المتوسط. أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط، فإن الانعكاسات الإيجابية ستكون أقل مما ستجنيه الدول المتقدمة، لأن الوفرة المحقق سيعود للحكومات من جراء الانخفاض في دعم الطاقة.

2) خارطة الاستثمارات الخارجية المباشرة الجديدة

للمرة الأولى منذ عام 2003، تفوقت الصين عام 2014 على الولايات المتحدة كوجهة أولى للاستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي بلغ 128 مليار دولار، حيث استفاد قطاع الخدمات من نمو التدفقات، بينما تباطأت إلى قطاع التصنيع. وتلاها في ذلك هونغ كونغ، فيما حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة⁸. ولكن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة انخفضت بنسبة 8% إلى 1.26

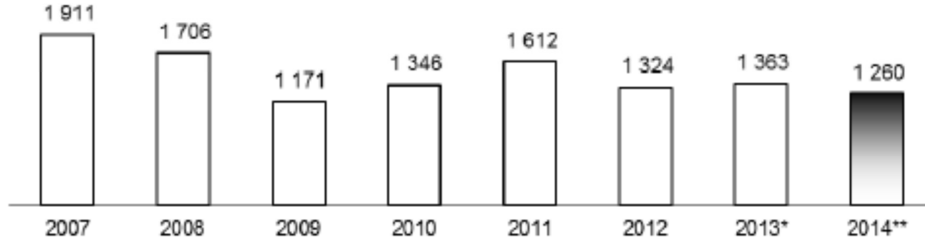
تريليون دولار عام 2014⁹. وبعد ذلك ثاني أبطأ مستوى، بعد عام 2009، منذ بدء الأزمة الاقتصادية عام 2008. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى هشاشة النمو في الاقتصاد العالمي، إلى جانب تصاعد المخاطر السياسية في العالم، والتي تفوقت على المخاطر الاقتصادية.

ومع أن الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الاتحاد الأوروبي سجلت نمواً بنسبة 13% عام 2014، ولكنها شكلت نسبة تلت المستوى المحقق عام 2007. كما أن التدفقات إلى الدول النامية ارتفعت بنسبة 4% إلى 700 مليار دولار عام 2014، لتشكل نسبة 56% من الإجمالي الدولي. وسجل نمو في العمليات الدولية للاندماج والاستحواذ بنسبة 19%، والتي نجمت بشكل أساسي على اتجاهات إعادة الهيكلة لتعزيز قدرة الشركات على مواكبة المتغيرات. أما المشروعات الجديدة، فلم تتخطى الزيادة فيها نسبة 3%.

وعلى الأرجح أن استعادة زخم النمو العالمي في الاستثمارات الخارجية المباشرة لا يزال يحتاج إلى المزيد من الوقت. فالآفاق الاقتصادية العالمية المكبوتة، والتقلبات في أسواق العملات والسلع، وارتفاع منسوب المخاطر الجيوسياسية ستؤثر سلباً على تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة. ولكن من ناحية ثانية، ستتأثر التدفقات إيجاباً بالتقدم المحقق في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، وبالانعكاسات الإيجابية لانخفاض في سعر النفط في الأسواق العالمية على الطلب العالمي، إلى جانب النتائج الإيجابية العملية المتوقعة للسياسات المالية التوسعية للاتحاد الأوروبي، والمترافقة مع الإجراءات التحفيزية الجديدة المشجعة على الاستثمار.

وستكون المنطقة العربية متأثرة بدرجات متفاوتة بالعوامل السلبية الضاغطة، ولا سيما وأنها تمر بمرحلة تحولات جذرية غير مسبوقه وتبدلات جيوسياسية تمس معظم الدول العربية.

تدفقات الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة، 2007 - 2014



* معدلة، ** أولية

المصدر: Unctad, **Global Investment Trends Monitor**, No. 18, 29 January 2015
التجارة

ج. التحديات الاقتصادية المقبلة

هناك العديد من التحديات والمخاطر الاقتصادية المحتملة للعام 2015 وما يليه من أعوام، والتي يؤدي حدوثها إلى تعريض الاقتصاد العالمي إلى متاعب، وقد تدفع النظام المالي العالمي إلى عواصف جديدة. ومن أهمها تزايد المخاطر الجيوسياسية، واستمرار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وحدث هزات في أسواق العملات، خاصة عملات الأسواق الصاعدة من جراء ارتفاع سعر صرف الدولار.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من تعثر الاتحاد الأوروبي في محاولاته للخروج من أزمتة الاقتصادية، فيما يقف العام الجديد على مشارف أزمة جديدة مع بروز احتمالات قوية لخروج اليونان من منطقة اليورو. وقد شهد شهر فبراير 2015 انفراجا في هذا الصدد، بعد موافقة القادة الأوروبيين على تمديد الكفالة لليونان لمدة 4 أشهر إضافية¹⁰، بما يسمح لليونان بالحصول على دعم مالي إضافي من أصل 240 مليار يورو مخصصة لذلك. ومن شأن ذلك أن يتيح فسحة من الزمن للتعامل مع مشكلاتها المالية، ولكنه يمثل في الواقع تأجيلا لاستحقاقات اقتصادية ومالية صعبة.

وبواجه الاقتصاد الأوروبي تحديات بارزة، حيث لا يزال يتعثر في محاولات التعافي. وفي عام 2014 سجل الاتحاد الأوروبي نموا بنسبة 1.4%، وتضخما بنسبة 0.7%¹¹، الأمر الذي

يعكس مدى صعوبة خروج الاقتصاد الأوروبي من أوضاعه الاقتصادية الصعبة. ومن المنتظر أن ينعكس ذلك على الإنتاج الصناعي الأوروبي، مما سيخفض الطلب على النفط من الأسواق العالمية. كما يمكن أن يؤدي تفاقم الأزمات الاقتصادية في الدول الأطراف، مثل اليونان والبرتغال، إلى وضع اليورو على مشارف أزمة جديدة.

ويحاول الاتحاد الأوروبي تدارك الصعوبات على خطى الولايات المتحدة. ففي يناير 2015، تم اتخاذ خطوة مؤثرة، وإن تكن متأخرة، مع إعلان البنك المركزي الأوروبي لبرنامج تاريخي للتحفيز الاقتصادي، يركز على سياسة التيسير الكمي لشراء سندات بواقع 60 مليار يورو شهريا اعتبارا من شهر مارس 2015 وحتى شهر سبتمبر 2016، بمجموع يبلغ 1080 مليار يورو¹².

وقد طبع عام 2014 بتطورين بارزين ستستمر تأثيراتهما في الفترة القادمة، تمثل الأول بالانخفاض الدراماتيكي في سعر برميل النفط في الأسواق العالمية بنسبة تجاوزت 50%، مخلفا وراءه خارطة جديدة للاقتصاد العالمي، سترسم ملامح التنمية والتطوير في المنطقة العربية والعالم.

أما التطور الثاني، فتمثل بصعود الدولار الأميركي الذي تصدر العملات العالمية الرئيسية عند مستواه الأعلى منذ 9 سنوات¹³، ولا سيما تجاه اليورو، مما يعزز توجه الاتحاد الأوروبي لاعتماد المزيد من سياسات التيسير الكمي لاحتواء تداعيات تراجع النشاط الاقتصادي الذي يعتبر هشا نسبيا. وبالتالي، يتوقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف اليورو، وكذلك في أسعار عملات اليابان والدول الناشئة التي ستحدو حذوها، مما يبقي "حرب العملات" مفتوحة خلال الفترة المقبلة. ويخشى من أن يؤدي تواصل الاختلال في الاقتصاد العالمي إلى المزيد من سياسات الحماية الاقتصادية، ولا سيما في الدول الوازنة في الاقتصاد العالمي، مما من شأنه أن يحد من حركة التجارة والاستثمار العالميين.

لكن مجمل هذه المخاطر المحتملة، يقابلها عوامل واتجاهات مخالفة التأثير، ويتوقع أن ترجح الميزان العام لأداء الاقتصاد العالمي لصالحها. ومن بين هذه العوامل، انخفاض سعر النفط، ونمو الاقتصاد الأميركي، وتحسن كل من إدارة المخاطر واستقرار النظام المالي العالمي، والابتكارات

التكنولوجية الجديدة، وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة، كما في الاقتصاد الأخضر، ولكن من دون تغيير منظور في أهمية نطف العالم العربي.

1) تأثير انخفاض سعر النفط

أ) العوامل المؤثرة

هناك عدد من العوامل التي تصافرت للتأثير سلبا على سعر النفط، يتصدرها زيادة المعروض نتيجة توسع الإنتاج من النفط التقليدي، كما من النفط الصخري، إلى جانب الارتفاع النسبي في سعر الدولار. وهناك عوامل أخرى ينبغي عدم إغفالها، وتتعلق بالعوامل السياسية والحروب الاقتصادية التي توظف لخدمة الأهداف السياسية في إطار "الحرب الباردة" وسياسة الغرب للضغط والعقوبات الاقتصادية على روسيا بسبب أزمة أوكرانيا، وكذلك على إيران في ملف المفاوضات النووية، هاتين الدولتين اللتين وضعتا ميزانيتها السنوية على أساس سعر للنفط يزيد على 100 دولارا للبرميل.

وقد شهد النفط هبوطا دراماتيكيًا في أسعاره من 115 دولارا للبرميل في حزيران (يونيو) 2014 إلى أقل من 45 دولارا بنهاية كانون الثاني (يناير) 2015، ليفقد أكثر من 60% من قيمته.

ومن المتوقع ألا يتوقف انخفاض سعر النفط عند هذا الحد لغياب القرار بخفض الإنتاج العالمي. وسيكون لذلك تداعيات مؤثرة في ميزانيات معظم الدول المنتجة للنفط، والتي بات كثير منها متضرر بشكل قاس، وأخرى لا تزال قادرة على الصمود لسنوات مقبلة بسبب الاحتياطات المالية الضخمة المتراكمة من عوائد النفط في السنوات السابقة. وتشير توقعات الخبراء إلى أن الهبوط الحاد في سعر النفط سيؤدي إلى خسائر للمنتجين لا تقل عن 2 تريليون دولار سنويا، ويكسبها المستهلكون، بافتراض حجم للاستهلاك العالمي بنحو 90 مليون برميل من النفط يوميا¹⁴.

على أن مصادر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) تشير إلى أن هبوط سعر النفط يقترب من نهايته ليستقر على المدى القصير بين مستوى 40 إلى 60 دولارا للبرميل¹⁵. ذلك أن المنتجين من خارج المنظمة لا يمكنهم تحمل هبوط أسعار النفط بنفس القدرة المتاحة لدى أعضاء أوبك. كما من المتوقع تراجع الإمدادات النفطية من خارج أوبك، باعتبارها أصبحت مرتفعة التكلفة، حيث تأثير الأسعار المنخفضة سيكون أكبر على الدول من خارج المنظمة، وليس على أعضائها الذين يتمتعون بتكلفة إنتاج منخفضة. وسيؤدي خروج قدر من الإنتاج من السوق إلى انحسار فائض المعروض، مما يجر إلى ارتفاع تدريجي في الأسعار، ستبدأ مظهره بالبروز خلال النصف الثاني من عام 2015.

وفي ضوء انخفاض سعر النفط حالياً، سترتب نتائج سلبية عن تراجع الاستثمارات والإنفاق على المشروعات النفطية، حيث قد ينتج عن نقص الاستثمار في الوقت الحاضر نقصاً في الإمدادات المستقبلية، مما يدفع بأسعار النفط إلى تسجيل قفزات كبيرة مستقبلاً.

ويبين الجدول التالي التراجع الحاد الذي شهده سعر النفط اعتباراً من صيف 2014، والذي يبقى أقل نسبياً من الانخفاض المشهود الذي سجل بعد انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية في خريف عام 2008.

متوسط أسعار النفط، 2008 - 2014
(\$ للبرميل)



المصدر: IMF, Saudi Arabia: tackling emerging economic challenges to sustain strong growth 2015

ب) انعكاسات التطورات المستجدة في اليمن

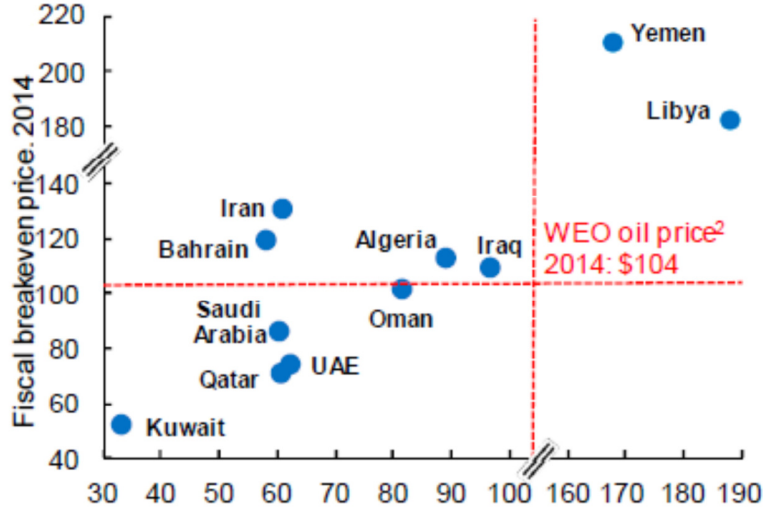
لا ريب أن عملية "عاصفة الحزم" العسكرية على اليمن التي تقودها السعودية منذ أواخر مارس 2015، بمشاركة عشرة دول عربية وحليفة، سيكون لها تأثيرات اقتصادية مهمة، وبالأخص على أسعار النفط. ومن المتوقع أن تتأثر أسعار النفط إذا استمرت العمليات العسكرية مدة طويلة، خصوصا إذا ما اتسع دور الدول المشاركة ونطاق العمليات، حيث يعبر أكثر من 3.8 مليون برميل من النفط الخام يوميا مضيق باب المندب، الذي يعتبر أحد المفاصل الرئيسية في إمدادات النفط العالمية. وقد ارتفعت في بداية العمليات بمقدار \$3، ولكنها عادت لتتحو إلى التراجع البسيط والاستقرار، بفضل التوقعات الإيجابية لنتائج العمليات العسكرية في توفير بيئة آمنة في الخليج، إلى جانب انعكاسات التقدم في مفاوضات الملف النووي الإيراني.

ج) تفاوت التأثيرات بين الدول

تواجه الدول العربية المنتجة للنفط تأثيرات مختلفة. فالسعودية، مع احتياطاتها الضخمة من العملات الأجنبية، تستطيع تحمل التراجع في سعر النفط أكثر بكثير من غيرها من الدول، مما يحدوها للاستمرار بالحفاظ على حصتها في السوق على حساب منافسيها في منظمة الدول المصدرة للنفط وغيرها من الدول المنتجة مثل الولايات المتحدة. كما أن الجزائر ستتمكن على المدى المتوسط من استيعاب التراجع في سعر النفط بفضل انخفاض مستويات الدين العام ووفرة الاحتياطات النقدية، ولكنها معرضة على المدى الأبعد لمواجهة شح في المالية العامة بسبب الاعتماد الشديد على صادرات النفط والغاز. وفي المقابل، سيواجه كل من اليمن وليبيا تداعيات كبيرة، كما سيواجه العراق آفاقا صعبة، بسبب الأوضاع التي يشهدها في بلد مزقته الحرب ويخوض حاليا حربا مكلفة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

ويتضح من الشكل البياني التالي أن معظم الدول بشكل عام ستعاني من جراء التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

مستويات التعادل للحسابات الجارية قياسا بسعر النفط، 2014
(دولار للبرميل)



* المتوسط البسيط لسعر برنت للمملكة المتحدة ودبي والوسطي الفوري لغرب تكساس.

المصدر: IMF, Regional Economic Outlook, 2014

2) المخاطر الأخرى المشتركة في عصر العولمة

هناك مجموعة أخرى من التحديات المشتركة التي لا تقل أهمية، وتتضمن كل من الفقر الذي لا يزال يتصاعد، والتغيير المناخي، وانتشار الأوبئة. وتشير مصادر البنك الدولي أن هناك 1.2 مليار إنسان في العالم يعيشون من دون كهرباء، و2.5 مليار من دون صرف صحي، كما يفتقر أكثر من 748 مليون لمياه الشرب العذبة¹⁶. ويمثل النمو الاقتصادي عاملا حاسما في تحسين ظروف العيش والحد من الفقر والبطالة، كما يحتاج الأمر إلى جهود حثيثة وبرامج فعالة تستهدف إشراك الفئات المحرومة في جني أرباح التنمية.

ولا تزال تتبدى تداعيات التغيير المناخي من خلال التقلبات الحادة والكوارث التي تخلفها. ويشير تقرير للبنك الدولي أن الحرارة في الكرة الأرضية ترتفع بأسرع من المتوقع، مما يستدعي إجراءات جدية للحد من الانبعاثات، ولا سيما بإقرار اتفاقية دولية للحد من

استخدام الفحم، وإزالة الدعم عن الوقود الأحفوري، وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة وأساليب الإنتاج المستدامة.

ومن ناحية ثانية، فإن ظاهرة الانتشار السريع للأوبئة الجديدة في ظل العولمة أصبحت واقعا لا يستهان به، وآخرها فيروسي كورونا وإيبولا اللذين يشكلان حلقات جديدة في تاريخ الأوبئة التي عرفتها البشرية. وهناك خشية فعلية من تأثيرات ذلك على حركة المبادلات والتجارة، مثلما حدث مع أزمة فيروس سارس عام 2003، وما ترتب عليه من مخاوف فاقت بتأثيرها الانعكاسات السلبية للفيروس بحد ذاته.

أما المخاطر الجيوسياسية، وإن تكن هي اليوم أمرا واقعا، إلا أنها تجنح لأن تكون محدودة الأبعاد والجغرافيا، بحيث لا تصل إلى تعريض الاقتصاد العالمي إلى خطر كبير. ولكن ذلك لا ينفى تأثيراتها على الدول التي تتعرض لها وارتداداتها على الدول المجاورة، ولا سيما في المنطقة العربية والتحولات الجذرية التي تمر بها عدة دول عربية.

وهناك عدد من التحديات الأساسية العربية والدولية التي سترخي بظلالها على المشهد الاقتصادي العربي في العام الجديد. فقد خلف العام 2014 عددا من القضايا والنزاعات والحروب التي لا تزال تتفاعل، وأهمها استمرار الأزمات في سوريا وفي ليبيا وفي اليمن، والاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، والمآسي الإنسانية الهائلة التي تولدها هذه الأزمات، وتضاعف تأثيراتها وأبعادها مع تصاعد تيارات التطرف الديني والصراعات الدموية التي ترافقها، ولا سيما في كل من العراق وسوريا واليمن وليبيا وغيرها من الدول العربية.

وتبقى أزمة الحرب السورية المتواصلة في مقدمة عوامل عدم الاستقرار في المنطقة، إلى جانب التفتت الحاصل في كل من ليبيا واليمن. وقد خلفت الحرب السورية، بحسب مصادر الأمم المتحدة، أكثر من 3 ملايين لاجئ إلى الدول المجاورة، وبالأخص لبنان والأردن وتركيا، ليشكلوا بذلك أكبر مجموعة لاجئين في العالم، ومن المقدر أن يرتفع عددهم إلى نحو 4.25 مليوناً في العام 2015. وأكثر ما انعكست المعاناة على الشعب السوري، من خسائر بشرية ومادية وتدمير لكافة

أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية. ويفيد تقرير للأمم المتحدة صدر خلال مارس 2015 أن هناك 4 أشخاص من كل 5 أشخاص سوريين هم اليوم تحت خط الفقر.

ومن ناحية ثانية، يسجل لكل من مصر وتونس تحقيق تقدم بارز في العبور بالتحويلات الجذرية التي مرتا بها إلى طريق الاستقرار والمضي قدما في ترسيخ مسيرة الإصلاح والتنمية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

ووسط هذه التناقضات، يبقى حيويا حول ماذا يخبئ المستقبل من تغييرات بالنسبة للعالم العربي بعد عقد أو عقدين من الزمن، أو ربما أقل من ذلك؟، فيما يستمر الأمل أن يكون العالم العربي ينعم بالأمن والأمان على كامل الجغرافية العربية، وأن يكون فاعلا إيجابيا لا متلقيا ومتخبطا في التدايعات، كما يشهد منذ بداية العقد الحالي.

ثانيا - الاقتصاد العربي في خضم التحويلات

أ. مستجدات الساحة الاقتصادية العربية

يقف الاقتصاد العربي على مشارف تحولات جذرية لها انعكاسات اقتصادية أساسية على مستقبل التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. فبالإضافة إلى التحديات المتصاعدة منذ مطلع العقد الحالي، جاء التطور العسكري الأخير في اليمن، المتمثل بـ "عاصفة الحزم"، ليعيد خلط الأوراق ويشكل تحولا مفصليا يعزز الأمل بالتوصل إلى حل سياسي في اليمن، كما في تعزيز الاستقرار في المنطقة، وفي ترسيخ مرتكزات الوحدة العربية بحد ذاتها. وسيكون لذلك انعكاسات على مختلف المجالات، حيث ينتظر أن لا تقل التأثيرات على المستوى الاقتصادي وعلى مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك عن التأثيرات المتوقعة على أي مستوى آخر. على أن ذلك لن يخلو من الأعباء والمآسي الإنسانية التي ستترتب عن العمليات العسكرية، خصوصا إذا ما طالت مدتها، أو لو توسعت إلى المجال البري، وما يترافق مع ذلك من خسائر بشرية ومادية ومالية لا يستهان بها.

ويبدو من النتائج المتحصلة لغاية الآن أن الأمور محسوبة بدقة بالغة، مما يعزز أن تأخذ مسارا سريعا للحسم الإيجابي.

ومن ناحية ثانية، تشهد البيئة الاقتصادية العربية حاليا تغيرات كبيرة نتيجة عوامل أساسية دخلت على الساحة الاقتصادية العالمية عام 2014، وأضافت أعباء جديدة إلى الأعباء المترتبة عن بطء نمو الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه العوامل الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وتباطؤ النمو بمستويات فاقت التوقعات في منطقة اليورو، كما في الصين واليابان وروسيا.

وعلى الأرجح أن تتمكن الدول العربية المصدرة للنفط من استيعاب التطورات السلبية على إيراداتها النفطية، وإن كان ذلك سيؤثر في الحد من زخم النمو المحقق في السنوات السابقة، كما سيؤثر على معدلات الإنفاق في المشروعات المخططة، والجاري تنفيذها. وفي قطاع البناء فقط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هناك مشروعات تم تلزيمها لعام 2015 بقيمة 172 مليار دولار.

كما سيساهم تراجع سعر النفط في تعزيز فرص الانتعاش الاقتصادي في الدول العربية المستوردة للنفط، ولو بشكل متفاوت بين الدول، والتي تتزايد فيها المعاناة من جراء ارتفاع حجم البطالة في القوى العاملة. وتشير أحدث التقديرات إلى أن التحولات والصراعات الجارية في المنطقة أدت إلى ارتفاع في حجم البطالة من نسبة 14% لما قبل أحداث "الربيع العربي" إلى ما يفوق نسبة 16% حاليا¹⁷.

وجاءت المحصلة العامة لمعدل النمو الاقتصادي ضعيفة عند نسبة 1.2% لعام 2014، وإن تكن أفضل من العام السابق 2013 الذي سجل نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 2010 الثابتة) بنسبة 0.5%، بالمقارنة مع 1.4% لعام 2012، و-0.1% لعام 2011، وفي مقابل 4.4% لمتوسط السنوات 2000 - 2010¹⁸. ومن المتوقع تواصل النمو في السنوات القادمة ليصل إلى 3.5% عام 2017.

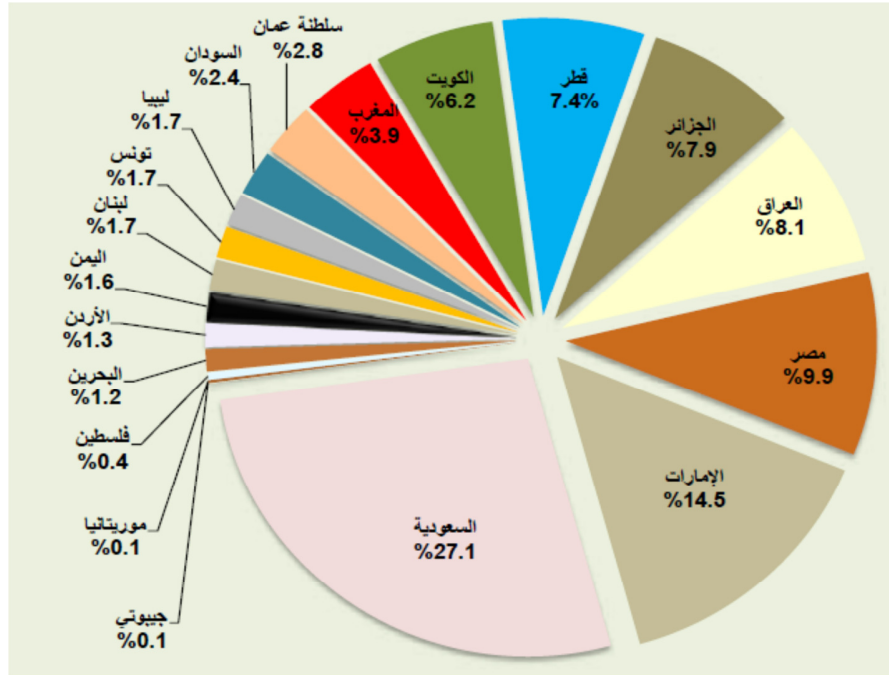
النمو في الناتج المحلي الإجمالي العربي، 2000-2010، 2011-2017

(نسب مئوية، بالأسعار الثابتة لعام 2010)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	متوسط 2010-2000
3.5	3.0	2.5	1.2	0.5	1.4	0.1-	4.4

المصدر: World Bank, Global Economic Prospects, January 2015

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي العربي بحسب الدول لعام 2014



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، النشرة الفصلية رقم (1)، يناير 2015، عن صندوق النقد الدولي.

فإلى جانب المآسي والمعاناة والخسائر البشرية والمادية، تأثرت الاقتصادات العربية بالاضطرابات التي تحدث في عدد منها، بالتزامن مع ضعف النمو في الاقتصاد العالمي وما صاحبه من ضعف في الطلب. وتأثرت عدة اقتصادات عربية بنشوء وتوسع ظاهرة تنظيم الدولة

الإسلامية"، حيث تراجع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بنسبة 95% من إيراداته على النفط، في ظل توقعات بأن يكون سجل انكماشاً عام 2014 بنسبة 0.5%، مقارنة مع عام 2013.

وتشير مصادر البنك الدولي إلى أن المخاطر الأمنية في دول التحول والدول المتأثرة بها لها تداعيات كبيرة على نسبة 20% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي، والتي تمثل مساهمة كل من سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، ولبنان، والأردن¹⁹. كما أن التحولات السياسية تؤثر بشكل مباشر على نسبة 20% إضافية لمجموع دولتي مصر وتونس. وكذلك تتراكم الأعباء المالية على مجمل هذه الدول التي تعتبر موازين حساباتها المالية والخارجية ضعيفة، حتى بالنسبة إلى الدول التي تلقت دعماً استثنائياً من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وتشير مصادر دولية إلى أن التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الصراعات والتوترات الإقليمية التي شهدتها كل من مصر وتونس واليمن وليبيا وصلت لغاية 35 مليار دولار على أقل تقدير²⁰، فيما تقدر كلفة انعكاسات الأزمة السورية على لبنان بنحو 20 مليار دولار منذ اندلاع الأزمة²¹.

على أن هذه الأرقام تمثل بعض جوانب الخسائر التي تم تكبدها ولا تشملها كلها. ويكفي أن نشير إلى الخسائر الناجمة عن تراجع النشاط التجاري في كل من سورية والعراق عام 2014 بما لا يقل عن 23% و28% على التوالي.

ولكن هناك توقعات أخرى متفائلة بنمو اقتصادات العالم العربي بمتوسط 4.2% في العام 2015، بما يشكل ارتفاعاً بنسبة 3% عن العام 2014. وتشير هذه التقديرات إلى أن مصر وتونس ستشهدان تعافياً طفيفاً لتسجلا معدل نمو بنحو 3.1% و2.7% على التوالي²². وهناك إيجابيات ملفتة في عوامل الثقة سجلت عام 2014 في هاتان الدولتان الأساسيتان من دول التحول، مع التقدم المحقق في التحولات السياسية والاستقرار الأمني، وارتفاع التوقعات الإيجابية للمرحلة المقبلة. كما ارتفعت معدلات التصنيع والتصدير في كل من مصر والمغرب. وهذه المؤشرات لا تكفي بحد ذاتها، وتحتاج إلى تفعيل المزيد من الإصلاحات لتحريك عجلة النمو بما يخفض معدلات البطالة والفقر.

ب. انعكاسات الأوضاع الإقليمية والعالمية على التجارة الخارجية العربية

1) تراجع نسبي في حركة التجارة

إلى جانب الأوضاع الإقليمية، تأثرت التجارة الخارجية العربية باتجاهات وتحولات التجارة العالمية التي لا تزال تعاني من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الكبرى التي بدأت عام 2008. وتبين مصادر منظمة التجارة العالمية أن حجم التجارة الدولية توسع بأقل من نسبة 2.5% عام 2013، مع توقعات بالتحسن إلى ما يتراوح بين 4 - 4.5% لعام 2014، والذي يبقى، على أية حال، أقل من المعدل السنوي المسجل للفترة 1990 - 2014، والبالغ 5.5%²³.

وتظهر الإحصاءات المتوفرة انخفاض الصادرات العربية من السلع والخدمات عام 2014 بنسبة 5.1% إلى 1497 مليار دولار، مقارنة مع 1502 مليار دولار لعام 2013²⁴. وجاء ذلك نتيجة للتراجع النسبي في الأسعار العالمية للنفط، بالإضافة إلى تأثير ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو، والتي تعد الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الدول العربية. وفي المقابل، ارتفع معدل نمو الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 5.6% عام 2014 إلى 1172 مليار دولار. وقياسا على هذا المنوال، يرجح استمرار التراجع في تدفقات التجارة الخارجية العربية تصديرا واستيرادا للعام 2015.

تطور التجارة الخارجية العربية من السلع والخدمات (مليار دولار)

% التغيير -2013					متوسط -2000	
2014	2014	2013	2012	2011	2010	
5.1-	1497	1502	1508	1346	639	الصادرات العربية
0.3-	6.2	6.4	6.7	6	4.9	% من الصادرات العالمية
5.6	1172	1110	1042	921	485	الواردات العربية
0.1	5	4.9	4.7	4.2	3.8	% من الواردات العالمية

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية، يناير 2015، عن صندوق النقد الدولي.

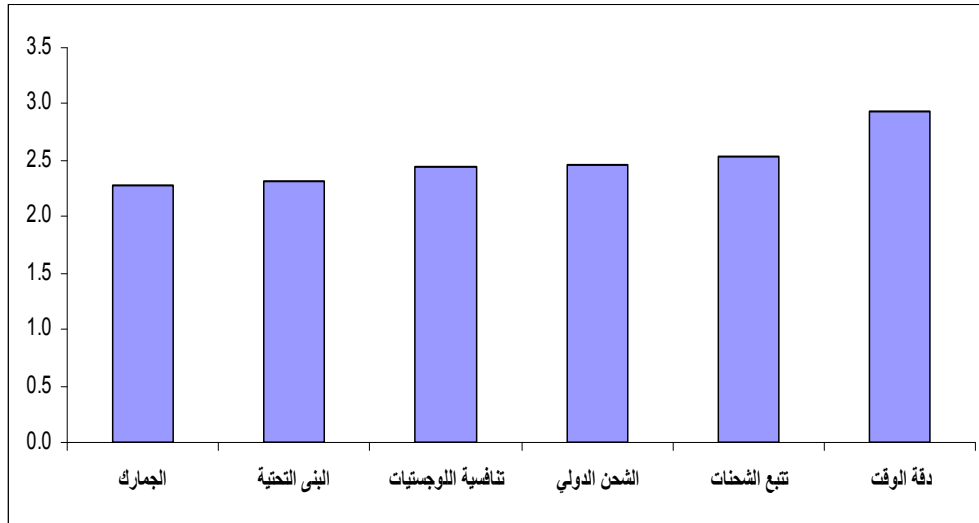
(2) الصادرات أقل من الطاقات الفعلية

تشير دراسة دولية²⁵ حديثة إلى أن المنطقة العربية تصدر بنسبة ثلث طاقاتها التصديرية بسبب تركيز التصدير في الشركات الصغيرة، وضعف وجود الشركات التجارية الكبيرة القادرة على تعبئة طاقات التصدير وعلى الحث على الاستثمار في تنويع قواعد الإنتاج والتصدير واستيعاب وخلق فرص العمل الجديدة. ولدى قياس مدى تنوع الصادرات ومساهمتها في سلاسل الإمداد، كما يمكن التعبير عنه بمقدار التجارة العربية البينية في السلع الصناعية، فيتبين أنها أقل من جميع الأقاليم التجارية في العالم، بما فيه إفريقيا²⁶.

وباستثناء عدد قليل من الدول العربية، فإن التجارة لا تزال بعيدة عن كونها محركاً رئيسياً للتنمية. وتعتبر الصادرات السلعية العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من المستوى المحقق لدى الدول الصاعدة والنامية، كما أن مستوى المكون التكنولوجي والقيم المضافة في السلع المصدرة ضئيلة للغاية.

ويبين الجدول التالي أداء المكونات اللوجستية الأساسية للتجارة في العالم العربي، حيث يتضح أن الجمارك تعتبر الأقل كفاءة، ويليهما البنى التحتية.

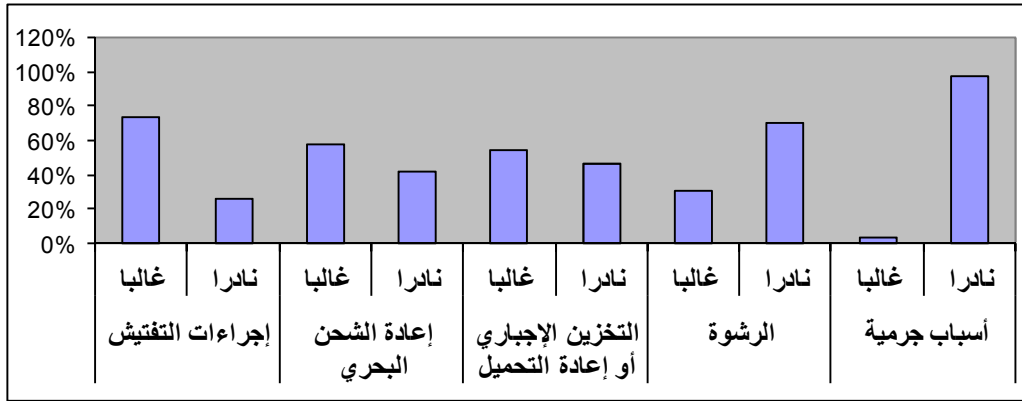
ترتيب أداء المكونات اللوجستية، 2014، (من صفر: الأسوأ إلى 5: الأحسن)



المصدر: البنك الدولي، Trade Logistics in the Global Economy، 2014.

كما يبين الشكل التالي الترتيب النسبي لأسباب التأخير في العمليات التجارية، وفي مقدمتها إجراءات التفتيش.

الأسباب الرئيسية للتأخير بحسب تقرير اللوجستيات 2014



المصدر السابق.

(3) تأثير تصاعد الحماية التجارية العالمية

هناك ظاهرة جديدة لافتة في المشهد التجاري العالمي، وتتمثل بتصاعد الحماية التجارية، والتي تعتبر من أبرز سلبيات الأزمة الاقتصادية العالمية، خصوصا من قبل كبرى الاقتصادات العالمية التي لها الثقل الأكبر في التأثير على التجارة الدولية، وبالأخص من دول "مجموعة العشرين". ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ 2008 تستمر بالتصاعد على نحو مقلق. فمنذ ذلك العام، أضيف 2146 إجراء للحماية التجارية، ولم يلغى منها سوى 24%، حيث يبلغ عددها نحو 1638 إجراء²⁷. وقد وصل عدد إجراءات الحماية التجارية التي وضعت موضع التنفيذ خلال الفترة الممتدة من منتصف نوفمبر 2013 لغاية منتصف أكتوبر 2014 إلى 168، بما يعني أن المتوسط الشهري لعدد إجراءات الحماية التجارية أعلى من أي زمن آخر قبل أكتوبر 2008.

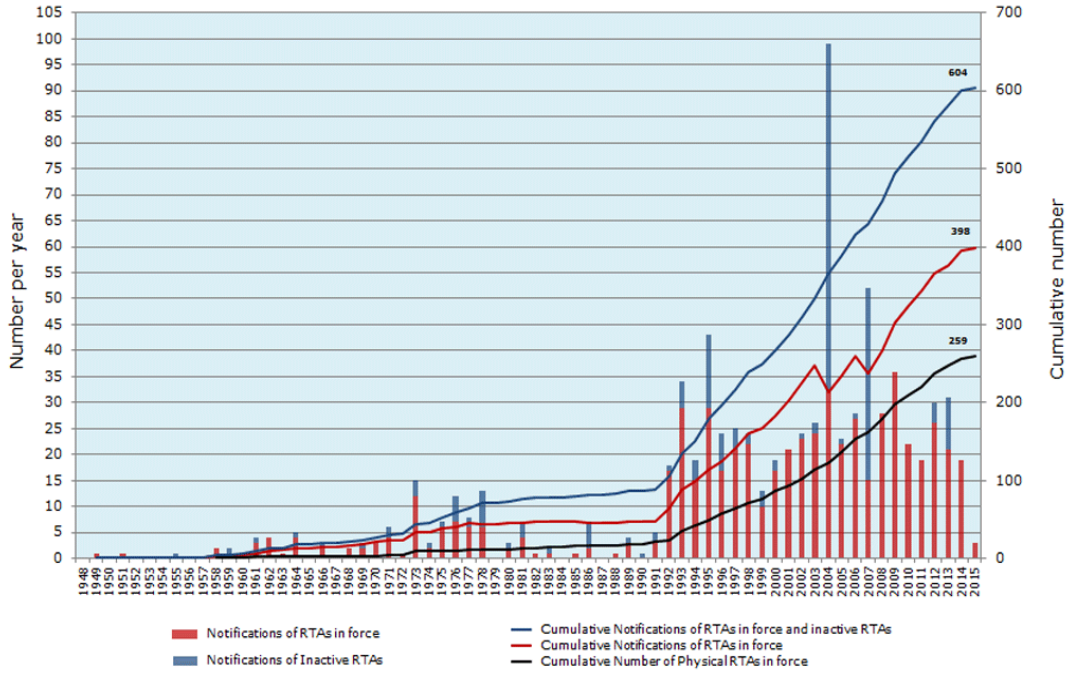
وهذه التطورات تهم الدول العربية كثيرا لأن المنطقة العربية من أبرز مناطق العالم اعتمادا على استيراد احتياجاتها. كما أن الصادرات العربية تتأثر كثيرا بتصاعد الحماية التجارية في الدول التي تصدر إليها، بينما تعاني من ثغرات بالنسبة للحماية من المنافسة غير المشروعة، ولا سيما بسبب استمرار تفاوت النظم والتشريعات والسياسات التجارية المتعلقة بالمنافسة التجارية.

4) تنامي دور الأقاليم التجارية

إن السمة الأبرز للتحويلات الجارية في النظام الاقتصادي العالمي هي تصاعد دور الأقاليم التجارية وزيادة عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في إطار التطور الكبير الذي تشهده التجارة داخل الأقاليم وفي ما بينها. وتشير آخر المعلومات المتوفرة إلى أن عدد الاتفاقيات الإقليمية العالمية التي وضعت موضوع التنفيذ وصل إلى 253 اتفاقية²⁸.

ومن أشهر وأهم الأقاليم التجارية العالمية كل من الاتحاد الأوروبي (EU)، ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، ومنطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA)، والسوق المشتركة لأميركا اللاتينية (MERCOSUR)، والمنطقة الحرة لجنوب شرق آسيا (AFTA)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA). ويبين الشكل البياني التالي تطور عدد هذه المناطق منذ عام 1948 لغاية مطلع عام 2015.

تطور مناطق التجارة الحرة في العالم، 1948 - 2015



المصدر: منظمة التجارة العالمية.

وهناك حاليا اتفاقيتان إقليميتان كبيرتان يجري التفاوض لإطلاقهما قريبا، حيث يتوقع أن يكون لهما تأثير كبير على التجارة الدولية. الاتفاقية الأولى تدعى "الشراكة التجارية والاستثمارية العابرة للأطلسي" بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما الثانية، فتدعى "الشراكة العابرة للباسيفيك" التي تضم 12 دولة، بما فيها اليابان والولايات المتحدة. وهاتان الاتفاقيتان تضم دولتا تعتبر مصدرا لغالبية التجارة الدولية، ويمكن أن تشكلا مسارا منافسا لمسار جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. كما هناك مسارات لتحالفات إقليمية في مناطق أخرى، وإن تكن تأثيراتها محدودة في التجارة العالمية، كما حال الجهود المتسارعة التي يضطلع بها الاتحاد الإفريقي لإقامة قارة إفريقية للتجارة الحرة بحلول عام 2017.

ولا شك أن التنامي الملحوظ في دور التكتلات الإقليمية في مقابل استمرار تراجع النظام المتعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية يطرح السؤال بشأن الدور المستقبلي لهذه المنظمة وبشأن إمكانية تحول النظام التجاري الدولي إلى سلسلة من الاتفاقيات الإقليمية البديلة.

وعلى الرغم من نجاح منظمة التجارة العالمية في التوصل إلى اتفاق محدود في مدينة بالي الإندونيسية خلال شهر ديسمبر 2013 تناول بعض الجوانب المتصلة بالزراعة والتنمية وتسهيل التجارة، لكن التقدم المتواضع على مستوى المفاوضات الدولية المتعددة الأطراف لا يقارن بالتقدم المتسارع الذي يحصل في مجال مفاوضات الاتفاقيات الإقليمية، كخيار مفضل للعلاقات الاقتصادية بين الدول، بما فيها القوى الاقتصادية العالمية الرئيسية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وغيرها. وبذلك انتقل مركز الثقل في حركة التجارة تصديرا واستيرادا، كما في حركة الاستثمار المتبادل إلى داخل الأقاليم التجارية التي تعاضد دورها كثيرا خلال سنوات العقد الماضي.

ولعل العبرة الأساسية هنا تتمثل بأهمية تركيز الدول العربية على تحريك مشروعها الإقليمي للتكامل الاقتصادي لكي تستفيد من الطاقات التجارية والاستثمارية التي يتيحها تحرير انتقال عناصر الإنتاج، وتتمكن بالتالي من اللحاق بالركب العالمي لبناء سلاسل القيم الخاصة بها، وكذلك المرتبطة بالسلاسل العالمية لإنتاج السلع والخدمات.

ج. التجارة العربية البينية ومعوقاتهما

تأثرت التجارة العربية البينية بتداعيات التحولات الجارية في عدد من الدول العربية، ولا سيما تأزم الأوضاع في سوريا وتأثيرات ذلك على تجارتها والتجارة البينية عبرها مع الدول المجاورة. ويبين الجدول التالي انخفاض حصة الصادرات البينية من إجمالي التجارة الخارجية من 10.8% عام 2010 إلى 8.6% عام 2013، مقابل انخفاض في الواردات البينية من نسبة 13.5% إلى 13.4% للفترة ذاتها.

تطور التجارة العربية البينية، 2010 – 2013 (مليار دولار)

% التغير	2013	2012	2011	2010	
2013-2012	2013	2012	2011	2010	
2.3	112.9	110.4	103.1	98.5	الصادرات العربية البينية
	8.6	8.4	8.6	10.8	% من إجمالي الصادرات العربية
6.3	114.3	107.6	98.6	83.8	الواردات العربية البينية
	13.1	13.0	13.3	12.7	% من إجمالي الواردات العربية

المصدر: مستخلص من جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

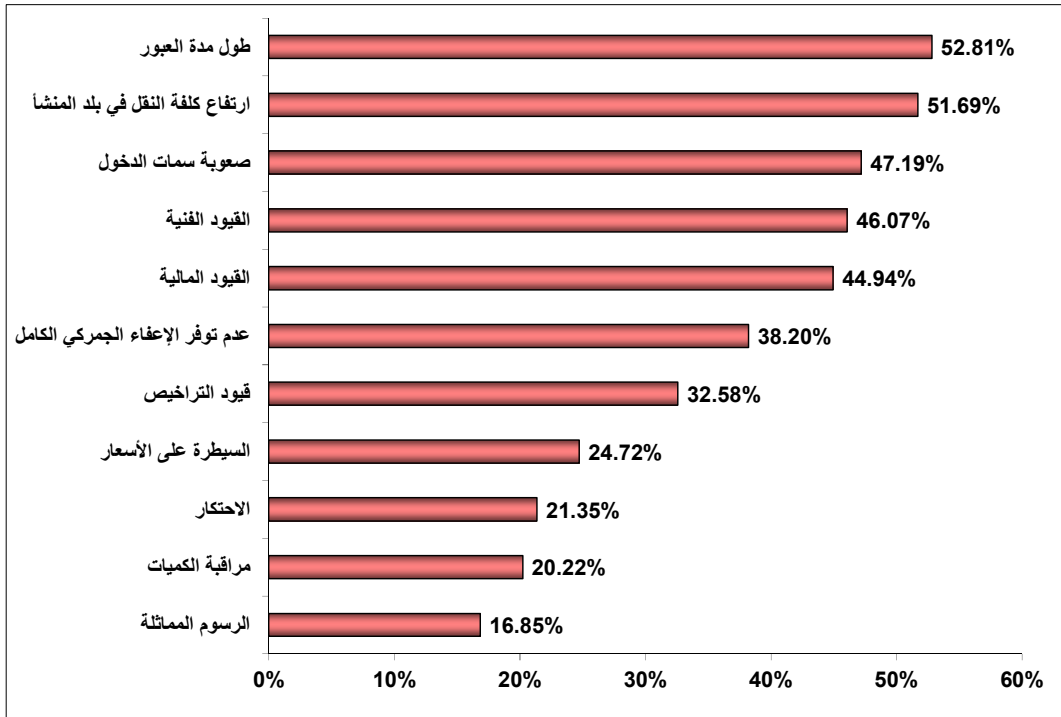
وحتى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، التي تتمتع بدرجة متقدمة من التكامل الإقليمي، مع انطلاق السوق الخليجية المشتركة بنهاية عام 2007، فإن لديها سجلا متواضعا من التجارة الإقليمية، والتي تشكل 8% فقط من إجمالي تجارتها الخارجية²⁹. وهناك عدة أسباب لذلك، ويعود أهمها إلى ضعف التنسيق والتكامل في مجال الصناعات التحويلية، والافتقار إلى الترابط العنقودي في سلاسل القيمة في النشاطات الإنتاجية والخدمية والتجارية، إلى جانب ضعف تكامل السياسات والمؤسسات المالية، والتباين والاختلاف في السياسات المتعلقة بنشاطات الشركات الخاصة.

وتواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عراقيل أساسية تحد من تطور التجارة والتأثيرات الإيجابية غير المباشرة لذلك على حركة ونشاط الاستثمار على المستوى العربي البيني. ويتصدر هذه العراقيل القيود غير الجمركية التي تؤدي إلى تعطيل الفوائد المحققة من إزالة التعريفات. وهناك تقديرات تشير أن هذه التدابير تعادل ما نسبته 32% تقريبا من التعريفات الجمركية على المبادلات الصناعية، و29% على الواردات الزراعية³⁰.

واستنادا إلى التقرير الأخير الصادر عن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي يقيم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من منظور القطاع الخاص العربي، فإن طول مدة العبور للسلع والمنتجات يتصدر قائمة المعوقات الأساسية التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار المنطقة. ويليه من حيث الأهمية النسبية كل من ارتفاع تكاليف النقل، وصعوبة

الحصول على سمات الدخول إلى الدول العربية للتجار وسائقي الشاحنات الناقلة للسلع والمنتجات، إلى جانب غيرها من القيود التي تتركز في مجال القيود غير الجمركية.

الأهمية النسبية للقيود على التجارة العربية البينية (نسبة الردود السلبية)



المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ميزان للتنمية ومدى مواكبة التطور في النظام التجاري العالمي الجديد، 2014، دراسة تتضمن نتائج استبيان اتحاد الغرف العربية لعام 2014/2013.

وغالبا ما يشكل الوقت المهدور على الحدود نسبة 40% من وقت الرحلات التجارية، ويرتبط 30% على الأقل من جملة التكاليف³¹. كما تصل كلفة الشحن في بعض الأحيان إلى نسبة 80% من قيمة السلع، بينما لا تتجاوز نسبة 20% عالميا³².

ثالثا - الاستثمار ومتطلبات البيئة الاستثمارية

أ. التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى المنطقة العربية

تباينت تأثيرات البيئة الجديدة على حركة تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى الدول العربية مع اتجاهها العام انحدارا. وبينما تراجعت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة بنسبة 17% في الدول العربية في شمال إفريقيا، فإن التراجع اقتصر على 4% للدول العربية في غرب آسيا. فقد انخفضت عام 2014 في هذه الدول الأخيرة للعام السادس على التوالي إلى نحو 44 مليار دولار، بسبب استمرار تدهور الأوضاع الأمنية في الدول المتأثرة مباشرة، مثل سوريا والعراق واليمن، إلى جانب تأثر الدول المجاورة والمنطقة بشكل عام. ويشمل ذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي شهدت منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية تراجعا نسبيا في الاستثمار الخاص، بالتزامن مع زيادات ملحوظة في الاستثمارات العامة. أما في الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا، فشهدت تراجعا في التدفقات الخاصة، وبالأخص في ليبيا التي لا تزال تعاني من الاضطرابات الداخلية.

تدفقات الاستثمارات الخارجية العالمية المباشرة بحسب المنطقة، 2012 - 2014

(مليار دولار)

الإقليم	2012	*2013	**2014	% النمو
العالم	1324	1363	1260	8-
الدول المتقدمة	590	594	511	14-
أوروبا	310	225	305	36
الاتحاد الأوروبي	282	235	267	13
أميركا الشمالية	213	302	139	54-
الدول النامية	650	677	704	4
أفريقيا	55	56	55	3-
شمال أفريقيا	17	15	13	17-
غيرها	39	41	42	2
أميركا اللاتينية والكاريب	178	190	153	19-
أميركا الجنوبية	145	133	118	11-
أميركا الوسطى	27	53	31	41-
الكاريب	6	5	4	16-
دول آسيا النامية	414	427	492	15
غرب آسيا	48	46	44	4-
شرق آسيا	217	220	254	16
جنوب آسيا	32	35	43	23
جنوب شرق آسيا	116	127	151	19
الدول الانتقالية	84	92	45	51-

* أرقام مصححة.

** تقديرات.

المصدر: Unctad, Global Investment Trends Monitor, No. 18, 29 January 2015

ب. متطلبات تعزيز البيئة الاستثمارية للقطاع الخاص

إن البيئة الاستثمارية المشجعة للقطاع الخاص هي في غاية الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي. وقد أبرزت التطورات الاقتصادية والسياسية في العالم العربي ذلك مع تفاقم التحديات المشتركة للدول العربية، والمتعلقة بالحاجة المتنامية إلى توليد الوظائف والحد من البطالة، عن طريق تفعيل دور القطاع الخاص ومشروعاته لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، وتحسين كفاءة الاقتصادات العربية، بما يعزز إمكانيات خلق فرص العمل بالنوعية والكمية المطلوبة لمختلف الشرائح المجتمعية.

وهناك أهمية خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونها تشكل ما بين 80% إلى 90% من مجمل المشروعات في البلاد العربية، كما في معظم دول العالم. وتتميز بمساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبقدرتها على استقطاب وتوظيف العمالة، وبالأخص من فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص، والتي تشكل عموماً 40% من إجمالي فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص العربي، فضلاً عن أنها أصبحت معروفة عالمياً بأنها القوة الدافعة وراء عدد كبير من الاختراعات والابتكارات³³. ويقدر عدد مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في العالم العربية ما بين 19 إلى 23 مليون مؤسسة، بما فيها المؤسسات الرسمية والخاصة³⁴.

وتواجه مؤسسات الأعمال الخاصة في العالم العربي عدداً من العقبات التي يمكن تحديد أهمها تحت ثلاثة عناوين رئيسية، وهي: صعوبة الحصول على التمويل، والمعوقات المرتبطة ببيئة ومناخ الاستثمار والأعمال، والعقبات المتصلة بالتسويق والنفوذ إلى الأسواق.

على أن لكل من الدول العربية خصوصيات التي تختلف معها الصعوبات، وتتنوع قائمة المعوقات الأساسية ما بين عدم الاستقرار، كما الحال في كل من ليبيا وسوريا واليمن، إلى اضطراب الأوضاع السياسية في كل من لبنان وفلسطين، إلى رداءة التغذية بالتيار الكهربائي في كل من العراق وجيبوتي، إلى الفساد في الجزائر، إلى الخلل في السياسات الماكرو-اقتصادية في مصر، إلى صعوبة الحصول على التمويل في كل من الأردن وموريتانيا، إلى ارتفاع معدلات الضرائب في المغرب³⁵.

المعوقات الأساسية التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص العربي

العراق	اليمن	فلسطين	سوريا	المغرب	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الأردن	مصر	جيبوتي	الجزائر	Rank
2011	2013	2013	2009	2007	2006	2009	2013	2013	2008	2013	2007	
الكهرباء	عدم الاستقرار	الأوضاع السياسية	عدم الاستقرار	الضرائب	التمويل	عدم الاستقرار	الأوضاع السياسية	التمويل	السياسات الماكرو- اقتصادية	الكهرباء	الفساد	1
اقتصاد الظل	الكهرباء	الكهرباء	الفساد	الكهرباء	اقتصاد الظل	الحصول على الأرض	الكهرباء	الضرائب	اقتصاد الظل	الفساد	اقتصاد الظل	2
الأوضاع السياسية	الفساد	اقتصاد الظل	التشريعات	اقتصاد الظل	الكهرباء	التشريعات	الفساد	الأوضاع السياسية	المهارات والتعليم	الضرائب	التمويل	3
الحصول على الأرض	الجريمة	الضرائب	المحاكم	الحصول على الأرض	الضرائب	التمويل	التمويل	تشريعات العمال	التشريعات	المهارات والتعليم	الحصول على الأرض	4
المهارات والتعليم	التمويل	التمويل	الكهرباء	التمويل	التجارية	الضرائب	الضرائب	المهارات والتعليم	الضرائب	اقتصاد الظل	الكهرباء	5
الأوضاع السياسية	الحصول على الأرض	الجمارك والتشريعات	المهارات والتعليم	المحاكم	الحصول على الأرض	السياسات الماكرو- اقتصادية	الجمارك والتشريعات التجارية	الحصول على الأرض	الفساد	الجمارك والتشريعات التجارية	الأوضاع السياسية	6
تشريعات العمال	تشريعات العمال	الفساد	الجمارك	الفساد	إدارة الضرائب	الفساد	اقتصاد الظل	الفساد	التمويل	النقل	الضرائب	7
التمويل	اقتصاد الظل	الرخص والأذون			المهارات والتعليم		الحصول على الأرض	اقتصاد الظل		التمويل		8
الضرائب	المحاكم	الحصول على الأرض			النقل		الجمارك والتشريعات التجارية			الرخص والأذون		9
الجمارك والتشريعات التجارية	المهارات والتعليم	النقل			الفساد		إدارة الضرائب	الرخص والأذون		تشريعات العمال		10

المصدر: مصادر البنك الدولي ودراسات اتحاد الغرف العربية.

رابعاً - احتياجات الأمن الغذائي العربي

أ. محدودية الموارد المائية والزراعية في العالم العربي³⁶

تبلغ مساحة العالم العربي 14 مليون متر مربع، منها 87% صحارى شديدة الجفاف³⁷. ويبلغ متوسط كمية الأمطار في المنطقة العربية 2148 ملم مكعب سنوياً، يهطل منها نحو 50% في السودان وحده. ويقدر معدل ترسب هطول الأمطار في العالم العربي 156 مم سنوياً مع اختلاف كبير بين دولة وأخرى.

ويتم خسارة أكثر من 90% من مياه الأمطار التي تهطل في الأراضي الجافة والهامشية من خلال التبخر. وتقدر مصادر المياه المتجددة في العالم العربي بنحو 335 كيلو متر مكعب سنوياً، أكثر من نصفها من خارج المنطقة العربية وتدخل إليها عن طريق الأنهار الدولية.

ويبلغ نصيب الفرد العربي من مصادر المياه المتجددة بنحو 1100 متر مكعب سنوياً، بالمقارنة مع متوسط عالمي للفرد يبلغ 8900 متر مكعب سنوياً. ويتوقع أن ينخفض هذا المؤشر إلى 547 متر مكعب سنوياً بحلول عام 2050.

هناك 15 دولة عربية مصنفة من بين 20 دولة في العالم تعتبر من الأقل في مصادر المياه المحلية العذبة المتجددة. ويتجاوز حجم الطلب على المياه في العالم العربي 200 كيلو متر مكعب سنوياً، منها 60% من المصادر المتجددة بوتيرة متصاعدة. وفي المقابل، يبلغ إجمالي العرض المحلي من المياه نحو 16.7 كيلو متر مكعب. ومن المنتظر أن يزداد لمواكبة الطلب إلى 27.6 كيلو متر مكعب بحلول عام 2025.

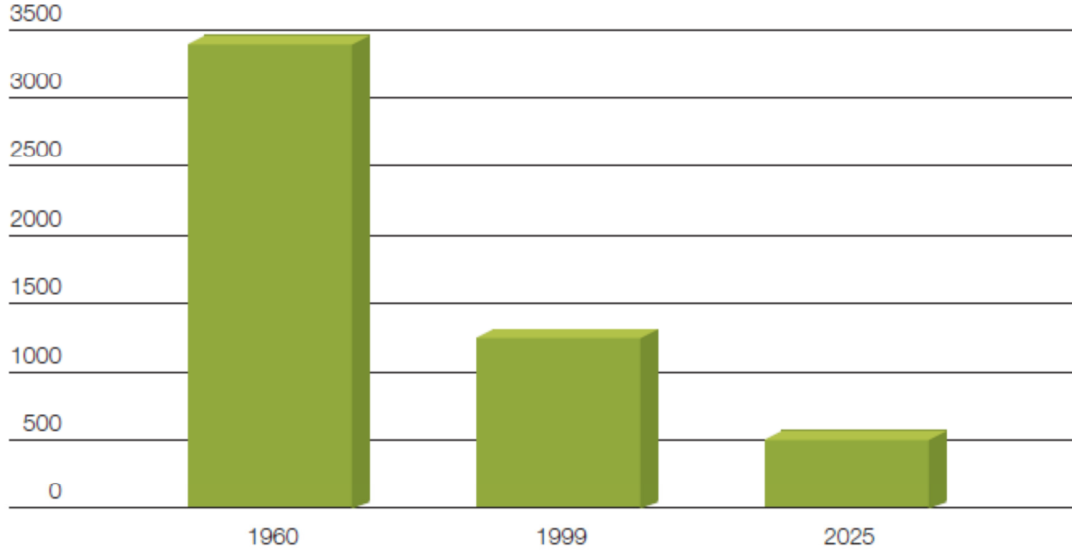
وبسبب ندرة المياه، ينتج حالياً قرابة 30 كيلو متر مكعب سنوياً من المياه غير التقليدية من تحلية مياه البحار، وبشكل أساسي في دول الخليج العربي. كما تقدّر طاقة التخزين للسدود في العالم العربي بنحو 280 كيلو متر مكعب، وهي على قُلَّتْها، مهمة جداً وفي غاية الحيوية لحماية معيشة السكان خلال فترات الجفاف.

وتعتبر الزراعة في الأراضي المطرية محدودة جداً في الدول العربية بسبب انخفاض رطوبة التربة، على العكس من باقي العالم، حيث 80% من الزراعة هي من الأراضي المطرية وتمثل أكثر من 60% من الإنتاج العالمي للغذاء. ولذلك تعتمد زراعة المحاصيل في العالم العربي إلى حد كبير على الري المرتكز على الأنهار والآبار الجوفية، إلى جانب الاعتماد المتنامي على المياه الهامشية ومياه الصرف المعالجة.

والزراعة هي المستهلك الأساسي الأول للمياه في العالم العربي، بمعدل سنوي يقدر بنحو 146 كيلو متر مكعب، بما يوازي 83% من إجمالي المياه العذبة المتاحة. وقد أدى تدهور الأراضي الزراعية إلى انخفاض كبير في عدد العاملين في الزراعة في العالم العربي. ففي التسعينيات كانت نسبة العاملين الزراعيين العرب عند 47.8% من إجمالي العمالة الناشطة، ولكنها سرعان ما انخفضت إلى نسبة 37% عام 2006، بما يمثل تقريباً 47.6 مليون عامل. على أن هذه النسبة تبقى عالية في عدد من الدول، كما الحال بالنسبة لليمن عند 50%. وبلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2011 حوالي 57% من إجمالي سكان الدول العربية، وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 52%، وفي الدول النامية البالغة حوالي 45%³⁸. وذلك مؤشر على أن الهجرة من الأرياف إلى المدن جرت بوتيرة أسرع في الدول العربية مقارنة مع باقي دول العالم، مما يربّب أعباء تنموية لمقابلة الطلب المتزايد وبسرعة كبيرة على البنى التحتية المدنية.

أما مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، فهي منخفضة للغاية وتسجلّ المزيد من الانخفاض، وتراوحت عام 2012 بين 0.1% لقطر، و0.3% لكل من البحرين والكويت، إلى 33.1% للسودان. ويبلغ المتوسط العربي نسبة 5.1% للعام 2012، مقارنة مع نسبة 7.8% للعام 2000³⁹.

المياه المتاحة سنوياً 1960 - 1999، والمتوقعة لعام 2025 للفرد (متر مكعب)



المصدر: إيغاد، Fighting water scarcity in the Arab countries

ب. تحديات الأمن الغذائي العربي

يواجه العالم العربي تحديات هائلة للحد من الجوع وسوء التغذية، وللمحافظة على إدارة الموارد بطرق مستدامة. وبالإضافة إلى النزاعات في عدد من دول المنطقة وتراجع الزراعة والتصنيع فيها، وحالات الجفاف والتقلبات المناخية الحادة، هناك تحديات هيكلية تتعلق بارتفاع النمو السكاني، ومحدودية الموارد الطبيعية - بالأخص منها المياه، والتغير المناخي، وانخفاض الإنتاجية بصورة عامة، ناهيك عن الانكشاف لتقلب الأسعار، نظراً لأن جميع الدول العربية هي مستوردة صافية للسلع والمنتجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لتأمين معظم احتياجاتها.

وهناك تباينات واسعة في العالم العربي الذي يحتوي على دول مصنفة من بين أكثر دول العالم التي تعاني من سوء التغذية، في حين يضم أيضاً دولاً من بين أكثر الدول ثراءً. وعلى المستوى العام، فإن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم العربي لا يزال يتفاقم على نحو مقلق، عند نسبة تقارب 10% من السكان، أي حوالي 46 مليون نسمة، منهم 25% من الأطفال.

كما أن المعلومات الحديثة المتوفرة تشير إلى أن أوضاع سوء التغذية ومعدلات الجوع في عدد من الدول العربية أسوأ مما يعتقد، خصوصاً بالنسبة للدول التي تعاني الحروب أو الفترات الانتقالية الصعبة.

ويعتبر الميزان التجاري الغذائي العربي بمجموعه في حالة عجز، مع استيراد نحو 80% من الاحتياجات الغذائية من الحبوب والسكر والزيوت والحليب ومشتقاته وغيرها من السلع الغذائية. ويزداد العجز الغذائي العربي في السلع الأساسية حدة ويتسارع بمعدلات كبيرة. وما لم يتم تفعيل الاستثمارات العامة والخاصة بنحو 5 مليارات دولار سنوياً، فإن الوطن العربي سيواجه فجوة غذائية بنحو 70 مليار دولار في عام 2030⁴⁰. ولدينا ثغرات أساسية في معدلات الاكتفاء الذاتي في مجالات السكر عند نسبة 30.4%، والزيوت النباتية عند نسبة 41.1%، والحبوب عند نسبة 47%⁴¹. ورغم وفرة الثروة السمكية، فإن الإنتاج ضئيل وأقل بكثير من الإمكانيات.

وبصورة عامة يمكن تحديد أبرز الصعوبات بما يلي: المحاباة في السياسات والنظم الضريبية، وضعف البنى المؤسسية والداعمة، وصغر حجم الحيازات الزراعية بما يصعب إمكانيات المكننة ويرفع تكاليفها، والعقبات المالية وقصور التمويل، وعدم تأهيل القوانين التجارية الوطنية لتحرير التجارة العربية البينية.

ورغم ذلك، فإن الأوان لم يفت بعد لتدارك التفاقم في ما لو توفرت الإرادة السياسية الوطنية والعربية المشتركة لإخراج قضية الأمن الغذائي من دائرة التهميش. ولا يزال حلم الأمن الغذائي العربي قابلاً للتحقيق، سواء بتحسين استخدام الأراضي الزراعية ووسائل الري، أو بزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، أو بالتركيز على تطوير قطاعات الصناعات الغذائية التي تشكل مفتاحاً رئيسياً في هذا الإطار.

خامسا - الآفاق ومرتكزات المواكبة

أ. التحولات المحورية

يعيش العالم العربي اليوم في جوار إقليمي أكثر تعقيدا، واقتصاد عالمي أكثر ترابطا، وعالم تقني أسرع تغييرا من أي وقت مضى. ولذلك تتضاعف الحاجة لتوسيع الإدراك بالمستقبل والاستعداد لكافة متغيراته.

وفي خضم التحديات غير المسبوقة التي يمر بها العالم العربي، جاء إعلان شرم الشيخ الصادر عن الدورة (26) للقمّة العربية التي عقدت في أواخر مارس 2015، ليؤكد على الأهمية القصوى للتكامل الاقتصادي العربي، والذي اعتبره جزء لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي العربي، حيث نص على ما يلي:

« نؤكد في هذا الإطار ان تحقيق التكامل الاقتصادي العربي هو جزء لا يتجزأ من منظومة الامن القومي العربي بما في ذلك استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحقيق الامن الغذائي ومبادرة السودان في هذا الشأن وكذلك التنمية المستدامة والاستغلال الامثل للموارد وتضييق الفجوة الغذائية العربية والادارة المستقبلية للموارد المائية تحقيقا للأمن المائي العربي. »

ومن المهم العمل على ترجمة هذا الموقف إلى واقع عملي، ببرامج واقعية تستجيب للاحتياجات الفعلية، وبالتزام جدي من قبل كامل منظومة التكامل الاقتصادي العربي. فلا ريب أن تأثيرات ما يحصل على الصعيد الاقتصادي لن تكون أقل أهمية من التأثيرات على الصعيد السياسي. ولذلك على الدول العربية أن تحزم أمرها لتعزز الشراكة مع القطاع الخاص لتجاوز الصعوبات والمضي قدما في مشروعها الاقتصادي التكاملي لتحسين دولها ومجتمعاتها وتحقيق التنمية المنشودة التي طال انتظارها.

وفي ضوء تنامي التكتلات الإقليمية العالمية، والتي باتت لا تقتصر على التجارة فحسب، بل تشمل أيضا العديد من المجالات الاقتصادية، يحتاج العالم العربي لأن يعزز ويفعل تشابك نشاطاته الاقتصادية مع خطوط وسلاسل القيم العالمية، من خلال تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية مع الدول التي أصبحت تشكل مراكز قوى أساسية في الاقتصاد العالمي، وفي طليعتها دول الشرق الأقصى وغيرها من الدول الصاعدة.

ومن المهم الاعتبار من التجارب الأخيرة للاقتصادات العالمية الكبرى، والتي لن تستطيع تجاوز أزماتها في القريب العاجل، وسيطلب الأمر المزيد من الوقت للتأقلم مع المتغيرات، فضلا عن أن قدراتها التنافسية تلحظ تراجعا تجاه عدد من الدول الصاعدة. وما لم تستعد هذه الدول ممارسات الرقابة على الانفلات المالي والنقدي، وتضاعف الاستثمار في التطور التقني، فإننا سنرى في المرحلة القادمة المزيد من الفصول والتداعيات الجديدة، والتي من شأنها أن تطيل أمد المعاناة لهذه الدول بحد ذاتها، كما للاقتصاد العالمي بأسره.

وستكون التكنولوجيا مفتاح الدخول إلى عالم المنافسة الاقتصادية من دون منازع، خصوصا وأنها أصبحت تتدفق بشكل كبير ومتسارع يفوق جميع التوقعات. ولهذا فإن آليات عمل القطاعين العام والخاص بأسره لا بد أن تتغير، ليعتمد على الابتكار، ويتمكن من الإفادة الكبرى من دخول عالم الانترنت المتسارع والعالم التقني الذي يعزز من تفوق المبادرات والمشروعات الخاصة، ويقود إلى تحقيق أعلى معدلات التنافسية للاقتصادات العربية.

ب. الالتزام بخيار السوق العربية المشتركة

لا مكان في عالم الاقتصاد الحديث للاقتصادات المنغلقة، حيث مفاهيم التنمية والتطور والتحديث تغيرت كثيرا بفضل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وتحتاج إلى الأسواق الكبيرة التي تفتح الفرص وتوسع الآفاق والمجالات أمام الاستثمار الخاص. وإذا كانت الدول المتقدمة وجدت نفسها مضطرة للانضواء ضمن التكتلات الاقتصادية، فما بالك بالدول النامية والصغيرة. وبالتالي، لا خيار أمام البلاد العربية إذا شاءت اللحاق بركب التقدم سوى إعادة ترتيب البيت العربي، انطلاقا من تفعيل

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضم تجارة الخدمات إليها، تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، ومن ثم السوق العربية المشتركة عام 2020.

وإذا كان المسار الذي يؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة هو خيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، ولا بديل عنه مهما كانت الصعوبات، لكن المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم العربي اليوم تتطلب إيقاعا أسرع وتعاملا أكثر جدية من السابق. والمطلوب أن تكون الخطوات التي تؤدي إلى الأهداف أكثر تحديدا وأوضح مسارا، وتحدث بلغة المستقبل وشروطه. فاللغة المطلوبة هي لغة التنمية وغايتها لا تقتصر على القرارات بل على الالتزام بها وتنفيذها.

ورغم التقدم المتواضع المحقق في نجاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إقرار آلية لمعالجة القيود غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى جانب بدء التحضير لآلية لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، لكن هناك صعوبات جدية في مجالات أساسية واضحة ومعروفة، وتتطلب التزام جدي بإزالتها من خلال ما يلي:

- تقليص مدة العبور على المنافذ الجمركية، ومكننة الإجراءات بالاستعاضة عن المعاملات اليدوية بالإلكترونية، وعن التفتيش اليدوي بالأجهزة الحديثة، وتحقيق الربط الإلكتروني بين الجمارك العربية والمعابر الحدودية تجنباً لتكرار المعاملات، وإلغاء نظام القوافل في الدول التي تطبقها، والعمل على تقليص الوثائق المطلوبة للمعاملات التجارية.

- تقليص تكاليف أجور النقل، بما يتطلب وضع التشريعات المحفزة لإقامة شركات جديدة للنقل تحقيقا للمنافسة، إلى جانب تقليص تكاليف المعاملات التجارية وتوحيدها، وإزالة القيود على حركة سائقي الشاحنات.

- إقرار اتفاقية عربية موحدة لسمات الدخول، تراعي الاحتياجات الواقعية لتأمين الانسيابية والسهولة لحركة التجار وكافة المعنيين بالتجارة العربية البينية.

- توحيد المواصفات والمقاييس بين الدول العربية وآليات الاعتماد.

- تسريع مفاوضات الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.
- ضم تجارة الخدمات إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نظرا لأن هذا القطاع يمثل العمود الفقري للتنمية الحديثة.
- تسريع إجراءات الاستعداد لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.

والمطلوب من الدول العربية جميعا اتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بتنسيق سياساتها التجارية، وإزالة العراقيل غير الجمركية، والسعي لتنويع قواعدها التصديرية وزيادة القيم المضافة في السلع والمنتجات، ولتشجيع بناء التشابكات بين الشركات العربية، بما يعزز التكامل التجاري العربي ويوسع الآفاق للتكامل مع سلاسل القيم الدولية. ومن المهم المضي قدما بسياسات تسهيل التجارة، بتبسيط المتطلبات والتشريعات والإجراءات الجمركية، وتحديث اللوجستيات المرتبطة بالتجارة.

ج. التمسك بخيار الإصلاح

يشير تقرير حديث للبنك الدولي إلى أن عددا من الدول العربية قامت بعدد من الإصلاحات في بيئة أداء الأعمال خلال السنوات 2005 - 2014، حيث طبقت جميعها نحو 197 إصلاحا ركزت على تسهيل تأسيس الشركات، واستخراج التراخيص، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان المصرفي، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين، وتسوية حالات التعثر. ورغم ذلك، يلاحظ التقرير أن وتيرة الإصلاحات تمضي بوتيرة بطيئة مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

ولا شك أن التقدم الحاصل في مجال الإصلاح لا يتناسب مع حجم الاستثمارات المطلوب استقطابها إلى دول المنطقة. كما هناك تفاوت كبير بين الدول العربية، حيث تحظى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى تونس والمغرب ولبنان ومصر بترتيبات متقدمة نسبيا، مقارنة ببقية الدول.

التغيرات في بيئة الأعمال في الدول العربية

يونيو 2013 - يونيو 2014

الترتيب حسب إجمالي التغيرات	الدولة	إجمالي التغيرات	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود
1	الإمارات	3			فتح مراكز خدمة جديدة واعتماد عقد موحد للصفقات العقارية	البدء في تبادل المعلومات الائتمانية مع المؤسسات العامة	تشديد معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة		
2	البحرين	2			تخفيض رسوم تسجيل الملكية	السماح لمكتب الائتمان بجمع البيانات عن الشركات			
3	تونس	2						خفض معدل ضريبة الشركات	ترافع مستوى البنية التحتية للمرافق
4	الأردن	1							تحسين البنية التحتية في مرافق العقبة
5	الجزائر	1							تحديث البنية التحتية في مرافق الجزائر العاصمة
6	اليمن	1							التشغيل غير الفعال للمرافق
7	الكويت	1							زيادة رسوم التراخيص التجارية
8	المغرب	1							تقليص عدد وثائق التصدير المطلوبة
9	جيبوتي	1							تقليص وقت استخراج تراخيص البناء
10	مصر	1					تشديد معاملات الأطراف المعنية وزيادة متطلبات الإفصاح عن هذه المعاملات في البورصة		
11	فلسطين	1							إعطاء الخيار بالقيام بدفعة واحدة أو أربعة دفعات مسبقة لضريبة الدخل على الشركات
	إجمالي الدول العربية	15	1	1	2	2	2	2	5

المصدر: البنك الدولي، تقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2015، (الإصلاحات باللون الأخضر، والتغيرات السلبية باللون الأحمر).

وبالرغم من الإصلاحات التي جرى اتخاذها بشكل عام، لكن مداها ونطاقها ووتيرتها تعتبر أقل من المطلوب، ودون إيقاع التحولات الجارية في العالم، وأقل بكثير من الاحتياجات الواقعية. كما هناك حاجة أكيدة إلى مقارنة عربية مشتركة لهذه القضايا، وعلى أعلى مستوى، أي في إطار القمم العادية والاقتصادية العربية. ذلك أن الإصلاح يتطلب تدعيما وتفعيلا من خلال توفير الإمكانيات والآليات المناسبة للتنفيذ، نظرا للتفاوت الكبير في الإمكانيات بين الدول العربية.

وينبغي النظر إلى التطور الأخير في أسعار النفط كفرصة لإعادة النظر في سياسات الدعم بما يحقق الترشيد المطلوب في الإنفاق العام. وتتفاوت السياسات الاقتصادية المناسبة تجاه ذلك بين الدول المصدرة والمستوردة. فمن المهم أن يشكل حافزا للدول المستوردة للنفط لإصلاح برامج دعم الطاقة، وللمضي قدما بالإصلاحات البنوية التي تدعم النمو وخلق الوظائف الجديدة. أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فإنها تستند إلى وفرة مريحة من الاحتياطي المتراكم من الإيرادات النفطية التي تجنبها إحداث تخفيضات كبيرة في النفقات الحكومية، مما يحد من التأثيرات على المدى القريب على كل من النمو والاستقرار المالي. وسيكون من الحكمة إعادة النظر بالبرامج للمدى المتوسط والسعي إلى ترشيد الإنفاق والدعم، والتعامل مع الانخفاض في سعر النفط على أساس أنه مستمر بشكل دائم، تلافيا لنضوب الاحتياطات ولتأمين استمراريتها للأجيال القادمة.

د. تعزيز الاستثمار في تحديث البنى التحتية والتشريعية

إن الاستثمار في البنى التحتية يمثل عاملا محوريا في تعزيز الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بجانب تسهيل الدخول على ساحة سلاسل الإمداد التجاري العالمية. كما يمثل تراكم رأس المال والمعرفة والتكنولوجيا المرتبطة بالاستثمارات، ولا سيما منها الاستثمارات الخارجية المباشرة جسرا أساسيا لعبور الدول صعودا في سلاسل القيم وفي إحداث تحولات إيجابية لصالحها في المزايا التنافسية والنسبية، سواء على صعيد التبادل التجاري العربي البيئي، أم على المستوى التجاري العربي مع الخارج.

ومن المهم الدفع باتجاه تسريع مشروعات الربط التي أقرتها القمة الاقتصادية العربية، ولا سيما السكك الحديدية والخطوط والمرافئ البحرية، نظرا لأهميتهما المحورية لتحقيق كفاءة التجارة

الإقليمية. ذلك أن شبكات الطرق البرية العربية، وإن كانت أوضاعها تتراوح بين الممتاز والجيد والمقبول بصورة غالبية، إلا أن قدرتها على خدمة التجارة تبقى محدودة، عدا عن أن كلفتها مرتفعة مقارنة بوسائل النقل السككي والبحري.

ومجمل هذه الأمور أصبحت اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في ظل المتغيرات التي تحدث في العالم العربي، بالتزامن مع الأوضاع التي تجتاح الاقتصاد العالمي، والتداعيات الهائلة لهما على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ذلك أن ضعف الاندماج بين الاقتصادات العربية يمثل ثغرة أساسية في الجسم الاقتصادي العربي تحد من المناعة تجاه المتغيرات، كما تحد من حركتي التجارة والاستثمار على المستوى البيئي والدولي، وتعطل بالتالي فرص النمو المتدافع والمستدام، والمولد لفرص العمل التي تواكب احتياجات الأسواق واحتياجات التنمية بكافة أبعادها.

ومن الضروري تطوير البنى التحتية والتشريعية للتجارة الإلكترونية التي تمثل بوابة العبور إلى المستقبل، خصوصا وأن أسواق العالم العربي أصبحت من أكثر الأسواق جذبا لمفهوم التجارة الإلكترونية. فقد ارتفع عدد مستخدمي الإنترنت في المنطقة ووصل إلى نحو 110 ملايين، ويتوقع أن تتجاوز قيمة التجارة الإلكترونية 15 مليار دولار بنهاية عام 2015.

¹ صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وأوبك.

² Asian Development Bank (ADB), March 2015

³ IIF, **Global Economic Monitor**, Feb 2015

⁴ المصدر السابق.

⁵ IMF, World Economic Outlook update, January 2015

⁶ المصدر السابق.

⁷ المصدر السابق.

⁸ UNCTAD، يناير 2015.

⁹ المصدر السابق.

¹⁰ New York Times

¹¹ Eurostat, February 2015

¹² ECB

¹³ BMI, Business Monitor International, January 2015

-
- 14 مصادر أوبك، 2015/1/8.
- 15 منظمة البلدان المنتجة للنفط (أوبك).
- 16 World Bank, "Year in Review: Taking On the Toughest Challenges" 12/29/2014
- 17 منظمة العمل العربية.
- 18 World Bank, **Global Economic Prospects**, January 2015
- 19 المصدر السابق.
- 20 البنك الدولي.
- 21 وزارة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية.
- 22 البنك الدولي، يناير 2015.
- 23 منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمي، 2014.
- 24 صندوق النقد الدولي.
- 25 Peterson Institute of International Economics
- 26 Behar and Freund, 2011
- 27 Director-General Roberto Azevêdo, in introducing his annual report "**Developments in the International Trading Environment**" to the Trade Policy Review Body on December 8, 2014
- 28 وثيقة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، 15 أكتوبر 2014.
- 29 <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-gcc-in-2015>
- 30 www.trademap.org
- 31 الاتحاد العربي للنقل البري.
- 32 المصدر السابق.
- 33 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.
- 34 اتحاد المصارف العربية.
- 35 World Bank Enterprise Surveys
- 36 IFAD, World Water Forum factsheet : مستخلص من
- 37 المصدر السابق.
- 38 اليونيسيف، 2012.
- 39 جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.
- 40 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، "منتدى الاستثمار في الأمن الغذائي والثروة المعدنية"، الخرطوم، سبتمبر 2014.
- 41 المنظمة العربية للتنمية الزراعية.